

على الخلاف

# الحكومة والخيارات الجديدة - القديمة: الحريري يتغير وعون كذلك

معطيات التأييف الكثيرة تبدل يومياً، وتبدل معها التفاهمات. لكت الإيجابية التي يريد رئيس الجمهورية والرئيس المكلف إعطاءها للمشاورات الحكومية لت ترجم قريباً

هيام القصيفي

في جعبة الرئيس المكلف سعد الحريري اقتراحات عدة يطرحها اليوم أمام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، لا تهدف فحسب إلى الدفع بمسار تأليف الحكومة، بل أيضاً إلى الخروج من مأزق سياسي دخلته كل القوى السياسية في المرحلة الأخيرة، بعدما ظهر أن خريطة التحالفات والتفاهمات السياسية تتغير.

ليس سهلاً أن تتبدل المعطيات بعد الانتخابات النيابية، فبتدو القوى السياسية قد عادت إلى تموضعها القديم، مع بعض التغييرات الطفيفة. رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يتحدث عن انتهاء التفاهم مع معراب، ويكاد ينعي اتفاقاً مسيحياً مشتركاً، ويصنر على دوره شيئاً أساسياً في التأييف من اللند اللند مع الرئيس المكلف سعد الحريري. القوات اللبنانية تتمسك بالتفاهم، وتتبلخ من رئيس الجمهورية متابعينه الخاصة ملك العلاقة معها، والحريري يعود إلى إحياء تفاهماته

تفاهم معراب ينص على حصول عون على وزيرين في حكومة من 24 وزيراً و 3 وزراء في حكومة من 30 وزيراً

القديمة مع القوات ومع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري. تغير جوهرى يضع رئيس الجمهورية أمام معطى من نوع جديد، الأمر الذي يجعله يعتر عن استيائه من هذا التبدل في أداء الحريري، وملمحا إلى قدرته أيضاً على التغيير. فالحريري فحدث بثقة عن صلاحياته في تشكيل الحكومة ويرفض المساس بها، وي طرح شروطاً لا يسهل تأليف الحكومة من دونها.

وهذا أمر ليس بسيطاً في حسابات رئيس الجمهورية أو في معادلة «الماروني القوي». لا يتغاضى عون عن مسار الحريري، يدرك تماماً أن الرئيس المكلف تغنر في الأشهر الأخيرة، لكنه لا يريد قطع شعرة معاوية معه، لأنه يريد تسهيل الحكومة، ساعياً إلى تدوير الزوايا وتسهيل العراقيل. فعلاقة الحريري مع القوات ليست وحدها التي تبدلت، بل علاقته بجنبلاط، وحرصه على علاقة ودية وتسييق تام مع الرئيس بري الذي لا يكن عون له الود نفسه.

تبدل أداء الحريري السياسي بعدما نخل معظم فرقة المحيط به، وفي مقدمهم نادر الحريري المنسحق الدائم مع باسيل، ولعلها النقطة الأساسية التي أعادت وصل ما انقطع مع القوات، بعدما بقى الوزير غطاس خوري على خط الاتصالات معها، والوحيد من الفريق القديم.

إضافة إلى معطين مهمين، أولهما الانتخابات النيابية التي لم يحقق فيها المستقبل نتائج إيجابية في دوائر الكورة وبيروت الثانية وجزين، وحيث فإن مرشحو التيار الوطني، وثانئهما، الدور السعودي الذي يدفع في اتجاه تسييق تام بين خلفائهما و«اللحمة بين أصدقائهما»، ومن يلتق سعد الحريري يدرك أن أداءه وأسلوبه تغيرا، بعدما عاد إلى لهجته القديمة حيال القوات، فلا تشبه تلك التي اعتمدها حينها بعد عودته من السعودية، فيتعامل معها كحليف استراتيجي، خصوصاً في ضوء معلومات تحدثت عن أنه اطلع على رسائل وجهها لرئيس حزب القوات الدكتور سمير جعجع إلى ولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد، طالبا التدخل لحل أزمة الحريري واستقالته من الحكومة من السعودية (أزمة تشرين الثاني 2017).

وإذا كانت العلاقة بين القوات وجنبلاط قد بقيت على طبيعتها في ظل خطوط اتصال وتسييق مستمرين، فإن الحريري بدوره أحيا العلاقة معه، ويصنر على إعطاء جنبلاط ما يريد، في ظل محاولة لكسر الجمود، بإخياء اقتراح خلفائهما و«اللحمة بين أصدقائهما»، وبالضرورة أن يكونوا جميعهم من الطائفة الدرزية.

أمر واحد لم يتبدل في كل هذا المسار، هو تحسك عون بخريطة طريق يرسمها الوزير جبران باسيل، إلى تشكيل الحكومة، رغم ما تخلقه من حساسيات داخل صفوف التيار وداخل العائلة ومع كل القوى السياسية، وهو الذي حدد حتى الآن «حصته الصافية» في العملية التي بات معارضوه يطلقون عليها تسمية «حكومة باسيل الثالثة» برفض باسيل إعطاء القوات أكثر من 3 وزراء، وإذا كان قد قبل مجدداً

اللبخانية أساسية، كما تمثيل جنبلاط، نشطت الاتصالات في الساعات الأخيرة، وأدت إلى دخول عون بقوة على خط التأييف، وسيفتح في لقائه مع الحريري، اليوم، باب الحلحة الحكومية عبر اقتراحات إيجابية، والأرجح تجاوباً مع الحريري الذين ينقل إليه مطالب القوات بالوزارة السديارية، علماً أن القوات ليست متمسكة بنباية رئاسة الحكومة، في مقابل تمسكها بحقبة سيادية وثلاثة وزراء، (بينهم وزير دولة) بعدما أبدى عون تمسكه بنباية رئاسة الحكومة. وتستند القوات في ذلك إلى ورقة التفاهم بين القوات والتيار الوطني، الذي تصر عليه وتمسك بتنفيذه، وبحسب معلومات «الأخبار» فإن ورقة نصت على أن القوات والتيار يتقاسمان الحقايب السديارية الخاصة بالمسيحيين والوزارات الخدماتية في كل حكومات العهد، على أن يحصل رئيس الجمهورية على وزيرين في حكومة من 24 وزيراً وثلاثة وزراء في حكومة من 30 وزيراً.

لكن بقدر ما يبدي رئيس الجمهورية تجاوباً واضحاً في المحاولات الجارية لتشكيل الحكومة ويعمل على تسهيل التأييف، إلا أنه أيضاً يبدو متشككاً في مقاربة دوره ودور رئيس الحكومة في التأييف، وكذلك في تمسكه بحصة الرئيس والتخير معاً. من هنا يمكن السؤال: كيف يمكن لرئيس الجمهورية أن يفتح الوزير باسيل بإعطاء القوات ما تريده، وإي حقبة سيادية ستأخذها القوات، وفق اتفاق معراب، رئيس الجمهورية.

في المعطيات المخوفة، أن اقتراحاً جاء من جانب فريق الحريري حول حكومة من 24 وزيراً، بدلاً من ثلاثين، حتى الآن لم يلق الاقتراح تجاوباً من أي طرف، لأن ما يمكن حله في حكومة من 24 وزيراً يمكن أن يحل بحكومة ثلاثينية، ولا يبدو أن رئيس الجمهورية في وارد القبول بسقف أقل من 30 وزيراً، علماً أنه كان قد طالب بحكومة من 32 وزيراً لتمثيل الائتلاف (العليون والسريان). وبما أن عقدة تمثيل القوات

بدأت بالتحقق «الأمنية» التي انتظرها كل معارضي التسوية، ألا وهي «خلخلة التفاهم، أو أقله إرساء نوع من التوازن في العلاقة الثنائية، التي لم يستغد منها تيار المستقبل، بقدر ما حقق العونون المكاسب منها». هذه «الصحوة» التي يتحدث عنها الحريري، تجلّت في العملية التفاوضية التي لم يقبل خلالها الحريري بما يريده العونون، تحديداً في ما يتعلق بالقوات اللبنانية وحجم تمثيلها في الحكومة. بات واضحاً أن «الرجل متممّل من تدخلات باسيل ورئيس الجمهورية»، وإلا لما «انتقل النقاش من الكلام عن الحقايب والحصص، إلى موضوع الصلاحيات».

العاون بخيايا الأمور، بدأوا يتحدثون عن «مشكل يتوقّص مع باسيل»، حتى إنهم نقلوا استياءً واضحاً عند الرئيس الحريري الذي سمع كلاماً باسيليياً مفاده: «أنا غير مستعجلين تشكيل الحكومة، ولن تولّف ما دامت ليست على خاطرنا»، مع التلميح المبطن «بعدم التمسك به»!

ميسم زرق

يوم استُبعد نادر الحريري عن المشهد السياسي، كان من جملة الأسئلة التي وُضعت على الطاولة مُستقبل التسوية الرئاسية، والعلاقة بين الرئيس سعد الحريري والتيار الوطني الحرّ. سرعان ما أُسس غياب مدير مكتب الرئيس سعد الحريري لبداية التصنّع. غاب مُهندس العلاقة، فكان لا بدّ من أن يعكس ذلك سلباً على علاقة الحريري برئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل. كان نادر الأقوى في معادلة التفاهم، والقادر على خياطة الحكمة المشتركة بين الطرفين في كل الملفات، في الحكومة والإدارات وكل السياسات. يقول مستقبليون إن «أحداً غير نادر لم يكن قادراً على فهم العونيين والتفاهم معهم. حتى الرئيس الحريري نفسه».

نتيجة الغياب أو الاستبعاد، بات رئيس الكومة في المواجهة المباشرة مع طرف يؤكّد المستقبلين أنه «لا ينظر إلى تيار المستقبل كطرف قوي في طائفته، بقدر ما يرى في الحريري مديناً بالسلطة له، ومجبوراً على تسديد الفواتير بالتنازل تلو الآخر».

قبل الانتخابات النيابية، قيل أن الفترة التي ستليها ستكون أصعب من تلك التي مضت، لا سيما أن ما يجب دفعه سيكون باهظاً، وأول فائزوة ستصرف في الحكومة. لم ينتظر المستقبلون كثيراً حتى صدقت توقعاتهم. لكن ما لم يكن في الحسبان، هو رد فعل الحريري الذي يصفه مقرّبون منه بـ«الصحوة» أو بدائشيت، بمعنى عدم الرضوخ لضغوط العونيين في أمر التشكيل.

من هنا، أزداد رئيس الحكومة وضع بعض الضوابط. فكلامه أول من أمس أنه «هو رئيس الحكومة وهو من يؤلفها. لم يكن رداً على النائب عبد الرحيم مراد. بل كانت رسالة متعددة الاتجاهات إلى كل من يتعامل مع بصفته الحلقة الأضعف». لكن هذه «الصحوة» كما تجلّت عند تملّكها واضحاً في صفوف جمهور التيار؛ ولبسه عدم الاستفادة من التفاهم مع التيار الوطني الحرّ، باستثناء ضمان كرسي الرئاسة الثالثة. ومن ثمّ جاء موقف المفتي عبد اللطيف دريان تعليقاً على ملف المنازحين حين تساءل: «كيف يقبّر فرد أو طرف في مسألة خطيرة كهذه، كأنما ما عادت هناك حكومة»، في محاولة للفت نظر الحريري إلى كيفية إدارة البلاد، أو كرسالة حريرية تنطق بها المفتي:

الحريري سمع كلاماً باسيليياً مفاده «أنا غير مستعجلين ولادة الحكومة ولت تولّف ما دامت ليست على خاطرنا»

يقول مستقبليون إن «أحداً غير نادر لم يكن قادراً على فهم العونيين والتفاهم معهم» (هيام الموسوي)



الأولى

# حريريون يحتفلون بـ«صحوة سعد»: عودة التوازن إلى علاقتنا بعون

حاجة لإطلاق إشارات «القد كان موقفهم واضحاً حين صنفوا حزب الله إرهابياً. وهذا موقف صريح برفضهم مشاركته في أي حكومة». في المقابل يربط هؤلاء موقف الحريري بجملة عناصر ضاعطة في الداخل، أولها، نتائج الانتخابات التي عكست تملّكها واضحاً في صفوف جمهور التيار؛ ولبسه عدم الاستفادة من التفاهم مع التيار الوطني الحرّ، باستثناء ضمان كرسي الرئاسة الثالثة. ومن ثمّ جاء موقف المفتي عبد اللطيف دريان تعليقاً على ملف المنازحين حين تساءل: «كيف يقبّر فرد أو طرف في مسألة خطيرة كهذه، كأنما ما عادت هناك حكومة»، في محاولة للفت نظر الحريري إلى كيفية إدارة البلاد، أو كرسالة حريرية تنطق بها المفتي:

الحريري سمع كلاماً باسيليياً مفاده «أنا غير مستعجلين ولادة الحكومة ولت تولّف ما دامت ليست على خاطرنا»

يقول مستقبليون إن «أحداً غير نادر لم يكن قادراً على فهم العونيين والتفاهم معهم» (هيام الموسوي)

من هنا، أزداد رئيس الحكومة وضع بعض الضوابط. فكلامه أول من أمس أنه «هو رئيس الحكومة وهو من يؤلفها. لم يكن رداً على النائب عبد الرحيم مراد. بل كانت رسالة متعددة الاتجاهات إلى كل من يتعامل مع بصفته الحلقة الأضعف». لكن هذه «الصحوة» كما تجلّت عند تملّكها واضحاً في صفوف جمهور التيار؛ ولبسه عدم الاستفادة من التفاهم مع التيار الوطني الحرّ، باستثناء ضمان كرسي الرئاسة الثالثة. ومن ثمّ جاء موقف المفتي عبد اللطيف دريان تعليقاً على ملف المنازحين حين تساءل: «كيف يقبّر فرد أو طرف في مسألة خطيرة كهذه، كأنما ما عادت هناك حكومة»، في محاولة للفت نظر الحريري إلى كيفية إدارة البلاد، أو كرسالة حريرية تنطق بها المفتي:

«الكتائب» الأكثر واقعية تبادر تجاه العهد؟

بمفهومه الواسع؟ وبما. ولكن المصدر، تعتبر أنه «لو كان الهدف مسأيرة التيار الوطني الحرّ، لما كنا، منذ البداية، بادرنا قبل غيرنا إلى فتح هذا السجال، وصولاً إلى حدّ «تزييم» الأمن العام، مهمة التدقيق بالأسماء الواردة في المرسوم». تُصنر القيادة الكتائبية على أنّ الموقف الحزبي لم يكن ليتغير مهما كانت العلاقة مع التيار العونني، ولتدعيم كلامها، تذكر المصادر بتحدّ النقاش داخل أروقة البيت المركزي في الصفيي «حول الطريقة التي سنتعامل بها مع المرسوم، بعد أن شعرنا أنّ هناك اتجاهاً لعدم إجراء تعديلات عليه». ولكن،

خلفاً لما يقوله «الكتائب»، تُشير المعلومات إلى أنّ قيادة الصفيي بدأت «استراتيجتها» السياسية، بغية التصوّب أكثر من العهد الرئاسي، بعد أن جرّبت معارضته ومعارضة السلطة القائمة (التي لا يُعتبر حزب الكتائب غريباً عنها) و«خُذلت» خلال الانتخابات النيابية الأخيرة. العلاقة بين التيار الوطني الحرّ وحزب الكتائب، لم تبلغ يوماً حدّ الحديث عن «تفاهم». الإنلقاء من يتعلّق مرّة واحدة، على رغم «العلاقة الخاصة» بين الرئيس عون ورئيس الكتائب» سامي الجميل، كما كان يُشيع الأخير. بدأ التواصل يتخذ منحى «أكثر جدية»، مع تسلّم

أن وجد أنّ السياسة القديمة التي اتبعتها، لم تُعثر على مستوى الرأي العام. مُخاصمة قوى السلطة الحالية، ورئاسة الجمهورية، واستمرار وجود «الكتائب» خارج مجلس الوزراء بعد أن تقلّصت كتلتها وكبح يمكن حل مشكلة التوزير الدرزي إذا تمسك جنبلاط بمطلبه الأساسي بتوزير 3 دور؟» رغم الحديث أمس عن بعض الملامح الإيجابية في مسار التأييف، فإنّ أشدّ المتفائلين يتحدث عن مرور أسابيع قبل أن تولد الحكومة.

التيار، تتضمّن طلب «الكتائب» مواصلة الحوار الثنائي، الذي كان قد توقف. اتى ذلك، بعد أن قفّم حزب الكتائب نتائجه «المُخيبة للأمال»، خلال انتخابات أيار الماضي، وبعد

التيار، تتضمّن طلب «الكتائب» مواصلة الحوار الثنائي، الذي كان قد توقف. اتى ذلك، بعد أن قفّم حزب الكتائب نتائجه «المُخيبة للأمال»، خلال انتخابات أيار الماضي، وبعد

حكومة سعد الحريري الثانية، ويُعيد تكراره حالياً على رغم عدم تبدل أي من المعطيات السياسية. لا بل على العكس، «الأخضاء» التي تؤخذ على العهد ترتفع، و«8 آذار» هي التي حصمت الغالبية في المجلس النيابي، فماداماً يريد «الكتائب» «أنا معارضة، والناس اختارت أن تتركتنا وتنتخب من أمّن لها الخدمات والمسال، وبالتالي أننا سننخذ المواقف نفسها لو تحورت الظروف وحالاً لن نستكت من الملفات المشبوهة. ولكن، من الممكن أيضاً أن نُعدّل موقعنا المعارض، نتعامل مع الملفات على القطعة»، تقول المصادر الكتائبية.

المباردين إلى إعادة فتح قنوات التواصل مع «التحيار»، وتقول مصادر كتائبية إنّ العكس هو الذي حصل، «وقد تكون في مكان ما، الخطة البديلة للتحيار بعد أن تراجعته علاقته بالقوات». قد يتغير وهذه القوى نفسها جربتموها قبل سنة ونصف السنة، ورفضتم مُقاسمتها الطاولة؟ تردّ المصادر بـ«واقعية» أنّ القوى الكؤونة للسلطة «موجودة»، فيما أنّ بقى في خارج السلطة إلى أن يتم تغييرها، إما أن تُقرّر التعامل معها بحسب الملفات، التي على أساسها تُعارض أو توافق».

يقول الكتائبون أن يكونوا هم